A/50/PV.24

الأمم المتحدة

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٢٤

الاثنين، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

الزلزال في اندونيسيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم جميع أعضاء الجمعية العامة، أود أن أقدم أحر التعازي إلى حكومة اندونيسيا وشعبها، على الخسارة الفادحة في الأرواح، والأضرار المادية الجسيمة التي نجمت عن الزلزال الذي وقع مؤخرا. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن الأمل في أن يبدي المجتمع الدولي تضامنه، وأن يستجيب بسرعة وسخاء لأي طلب بالمساعدة.

أعطي الكلمة لممثل اندونيسيا.

السيد بويرنومو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): السيد الرئيس، باسم حكومة وشعب اندونيسيا، أود أن أعرب لكم عن عميق شكري وامتناني على كلمات التعاطف والحزن التي ألقيتموها توا.

وفقا للتقارير التي تلقيناها من اندونيسيا، لقي أكثر من ١٠٠ شخص حتفهم وأصيب ٢٠٠٠ بجراح، ودمر ١٠ ٠٠٠ منزل أو مبنى، ولم يتم بعد تقدير الدمار المادي.

وسأنقل مشاعر التعازي لأسر الضحايا، وأشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على اعرابكم، باسم الجمعية العامة، عن مشاعر التعاطف والتعازي بشأن هذه الكارثة الطبيعية.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد جولس راتانكومار أجودهيا، نائب رئيس جمهورية سورينام

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستستمع الجمعية أولا إلى بيان يلقيه نائب رئيس جمهورية سورينام.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86260

9586260

اصطحب السيد جولس راتانكومار أجودهيا، نائب رئيس جمهورية سورينام، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): من دواعي سعادتي البالغة أن أرحب بنائب رئيس جمهورية سورينام، سعادة السيد جولس راتانكومار أجودهيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد أجودهيا (سورينام) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد شعرنا بصدمة عميقة عندما سمعنا نبأ الزلزال الذي وقع ليلة الأمس في جمهورية اندونيسيا. وبالنيابة عن حكومة وشعب سورينام، أتقدم بأعمق التعازي لأسر الضحايا على هذه الواقعة المحزنة.

وباسم حكومة جمهورية سورينام وشعبها، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، على انتخابكم بالإجماع وبجدارة لرئاسة الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ولا شك لدينا في أن هذه الدورة ستحقق أهدافها في ظل قيادتكم البارزة وبخبرتكم. وبإمكانكم وأنتم تترأسون مداولاتنا في هذا المنعطف الحرج من التاريخ أن تعولوا على تعاوننا الصادق في اضطلاعكم بمهمتكم.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناننا لسلفكم، سعادة السيد أمارا إيسي، على الطريقة الماهرة والقديرة التي ترأس بها الدورة التاسعة والأربعين.

واسمحوا لي كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، على الطريقة المثالية التي يفي بها بمهامه خلال هذه الأوقات الصعبة. إنه يستحوذ على اعجابنا ويستحق امتناننا على الدور الهام الذي يقوم به في إدارة هذه المنظمة العالمية الفريدة.

ويسرني ويشرفني بوجه خاص أن أحيي بالاو بوصفها العضو الجديد في أسرة الأمم المتحدة. وتتطلع سورينام إلى التعاون الوثيق مع هذا البلد الصديق في جهودنا المشتركة لتحقيق الأهداف النبيلة لميثاق الأمم المتحدة.

قبل مواصلة بياني، أود أن أعرب عن مشاعر جمهورية سورينام، حكومة وشعبا، بالتعاطف العميق مع حكومات وشعوب انتيغوا وبربودا، وسانت كيتس ونيفيس، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين والأقاليم الأخرى في البحر الكاريبي على ما أصابها من دمار كبير محزن بسبب إعصاري لويس ومارلين.

إننا نعيش في عصر أبعدت فيه نهاية الحرب الباردة خطر الكابوس النووي وولدت لدينا الأمل في بزوغ مناخ جديد للتعاون بين الدول. وإذا استطعنا إبداء الإرادة السياسية الضرورية، فإن هذا المناخ الجديد سيوفر لنا، الآن وفي العقود القادمة، فرصة فريدة لتركيز اهتمامنا على حل كثير من المشاكل التي تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وتعيق الجهود الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة.

وقد استفاد المجتمع الدولي في بعض الحالات من هذه الظروف المتغيرة ووجد نهجا مشتركة للمشاكل التي تلحق الضرر بنا جميعا. ولكن تجربة الأعوام القليلة الماضية تبين لنا أن عالمنا لا يزال يتسم بعدم الإنصاف والإجحاف، وإن الهوة بين البلدان المتقدمة النمو وأغلبية البلدان النامية مستمرة بالاتساع. ونتيجة لذلك فإن عدد البلدان التي تعاني، أو على وشك أن تعاني، من الأزمات يتزايد. ومن ثم فإن عدم الاستقرار السياسي، وزيادة الفقر المدقع، والإبعاد الاجتماعي، وتفكك المجتمع، مستمرة في الازدياد في الكثير من البلدان النامية، مما يسبب اليأس ويعرض السلم والأمن للخطر على الصعيدين الوطني والدولي.

لقد أكد العالم النامي في مناسبات عديدة على الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للقضاء على الهوة المتزايدة الاتساع بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد منصف وعادل.

وخلال المؤتمرات الدولية العديدة المتخصصة التركيز التي نظمتها الأمم المتحدة، وجه نداء إلى البلدان المتقدمة النمو للوفاء بالتزاماتها بتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية وبالمساعدة على إقامة مناخ اقتصادي وسياسي دولي مؤات للنمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية.

وللأسف، إن الاستجابة لندائنا لم تصل إلى مستوى توقعاتنا. ولذلك ستظل أولويتنا أن نواصل بجهود متضافرة إقناع شركائنا المتقدمي النمو بأن الوفاء بالتزاماتهم وإقامة الظروف الاقتصادية المؤاتية سيكونان أيضا في صالحهم، لأنه لا يمكن أن يستتب

السلم والاستقرار في العالم ما دامت الأغلبية الساحقة من سكان العالم لا تستطيع تلبية حاجاتها الأساسية.

والحدث المقلق الآخر الذي ظهر على الساحة الدولية الحالية هو إندلاع العديد من الصراعات الخطيرة العنيفة وانتشارها والخطر المتزايد على السلم والأمن الدوليين الناجم عن هذه الصراعات. وهذه هي الحالة التي نشهدها في أعمال العنف المطولة في يوغوسلافيا السابقة. فهذه الصراعات تسبب مأساة رهيبة تتجلى في إبادة عشرات الآلاف من الناس، والاصابات التي لحقت بالسكان المدنيين، وتدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وتشريد الناس من بيوتهم، وقلة المأوى، والغذاء، والتسهيلات الطبية. وسيظل إيجاد الحل لهذه الصراعات الذي يخدم المصالح المشتركة لجميع الأطراف المعنية، تحديا رئيسيا للأمم المتحدة.

قبل بضعة أيام وقعت الأطراف المتحاربة في يوغوسلافيا السابقة اتفاقا نأمل أن يؤذن ببداية نهاية الحرب المأساوية التي تدور رحاها في تلك المنطقة. وأدعو بأقوى العبارات جميع الأطراف المعنية أن تستفيد من هذا الزخم وتدخل في مفاوضات مجدية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية تؤدي إلى إسكات أصوات المدافع الآن وإلى الأبد.

وفي موزامبيق وأنغولا ومؤخرا في فلسطين وجدنا أن الأعداء الألداء يمكنهم أن يحلوا خلافاتهم بالوسائل السلمية. لذلك شعرت حكومة سورينام بالسرور الكبير إزاء الاتفاق المبرم مؤخرا بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتثني عليهما لجهودهما من أجل إعادة اقرار السلام في الشرق الأوسط. ونحن نعلم أن عملية التئام الجراح ستكون بطيئة وأن هناك عقبات كثيرة ينبغي التغلب عليها، بيد أننا متأكدون من أن السلام سيسود في نهاية المطاف على العنف والفوضى والبؤس.

إن العولمة المعجلة للاقتصاد العالمي، الذي نشطته الثورة التكنولوجية خلال العقد الماضي، أدت إلى تغييرات هامة في هياكل الانتاج والتجارة العالمية. وهذه التغييرات تؤثر على معدلات التبادل التجاري للعديد من البلدان النامية.

وتطورات أخرى، مثل الاختتام الناجح لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وظهور التكتلات التجارية الكبيرة ومناطق التجارة الحرة، أدت إلى حدوث تغييرات في التفكير السياسي والاقتصادي في منطقتنا بحثا عن طرق جديدة للتكيف مع هذه الظروف المتغيرة. وما تشكيل رابطة دول الكاريبي مؤخرا وقرار بلدان نصف الكرة الجنوبي بإنشاء منطقة للتجارة الحرة في القارة في موعد غايته عام ٢٠٠٥ إلا شاهدان على التزام حكوماتنا القوي بالتعاون الإقليمي.

وللنهوض بالتزامنا بالتعاون الإقليمي، اتخذت حكومة سورينام خطوتين ذواتي أهمية تاريخية: فقد أصبحت سورينام الدولة العضو الرابعة عشرة في الاتحاد الكاريبي في تموز/يوليه، واشتركت في تأسيس رابطة دول الكاريبي. وسورينام على استعداد لأن تساهم بنصيبها في هذه الهيئات الإقليمية من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي لشعبها وصون وتعزيز تقاليدها وقيمها الديمقراطية.

قبل بضع سنوات، في مؤتمر ريو، جعلنا نحن، البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة من إيجاد توازن رشيد بين تحقيق الأهداف الوطنية وصون رفاه الأجيال المقبلة، عن طريق حماية الموارد الطبيعية في العالم، شاغلا من شواغلنا الرئيسية. وعلاوة على هذا شجعنا الإدراك بأن التنمية ينبغي أن تكون مستدامة وأن الاستدامة تتطلب إيلاء الاهتمام الواجب بالعاملين البيئي والاقتصادي والاجتماعي. وإن ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل يتسق وحماية البيئة هدف ذو أولوية بالنسبة لبلدي.

لقد أنعمت الطبيعة على سورينام بغابة مدارية مطيرة غنية رائعة المنظر تغطي زهاء ٨٠ في المائة من مجموع أراضيها. وهذا يجعل غابتنا أحد الموارد الطبيعية الرئيسية لتشجيع التنمية وضمان رفاه ورخاء شعبنا. لذا فإن استغلال الغابات واستخدماتها البديلة ما فتئت دوما من بين أنشطتنا الاقتصادية الأساسية.

وتشجع حكومتي الإدارة المستدامة للغابات، الأمر الذي يسمح باستخدامها الاقتصادي، بيد أن اهتمامنا الأساسي في الوقت ذاته هو ضمان تحقيق التوازن الرشيد بين أهدافنا الاجتماعية - الاقتصادية المشروعة وحماية صحة ورفاه الأجيال المقبلة. ونحن نحاول، في حدود قدراتنا التكنولوجية المحدودة، الوفاء بالتزاماتنا بالحفاظ على الثروة البيولوجية للغابات.

وتتجلى مسؤوليتنا والتزامنا في هذا الميدان في سياسة الحكومة للحماية الشديدة لما يقرب من مليون هكتار من الغابات، ويجري تنفيذ ذلك عن طريق إنشاء ١٣ محمية طبيعية وحديقة وطنية وعن طريق خطط إضافية لإضافة نصف مليون هكتار من الغابات إلى المحميات الطبيعية في الأمد القصير. وهكذا ستصبح نسبة ١٠ في المائة من إقليم سورينام كله محمية في المستقبل القريب.

وثمة خطوة هامة أخرى اتخذتها الحكومة في ميدان الاستخدام المستدام للغابات وضمان صون التنوع البيولوجي تجلت في قيام الجمعية الوطنية في تموز/يوليه ١٩٩٥ بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي. وعلاوة على هذا فإن نتائج المفاوضات مع المستثمرين النتظرين ستعرض على جمعيتنا الوطنية للموافقة عليها. ووفقا للاتفاقات المبرمة، لن يتم استغلال غاباتنا إلا وفقا لنظام الإدارة المسمى "سيلوز"، الذي طورته سورينام وقبل دوليا بوصفه أفضل صيغة لإدارة الغابات.

ولا يسعني إلا أن أشاطر الجمعية شواغلنا إزاء مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، خاصة وأننا للأسف، بوصفنا بلد عبور، بدأنا نجتذب الكثير من هذه التجارة غير الشرعية المدمرة نتيجة لاقتصادنا القائم على الخدمات وأزمتنا الاقتصادية والمالية الحالية وموقعنا الجغرافي.

ويفرض الاتجار غير المشروع بالمخدرات مشاكل أمنية خاصة على البلدان التي لديها، مثل بلدي، مئات الأميال من الشواطئ غير المحروسة والتي تفتقد إلى الموارد للتصدي للمعدات الفائقة التطور التي يستخدمها تجار المخدرات. وهذه الصورة من صور العدوان الحديث، بسبب طرق عملياتها وعدم إيلائها أي اعتبار للحدود، أصبحت أحد أخطر أنماط الجريمة الدولية. وينبغي مكافحتها في مختلف مراحلها ومظاهرها.

ولقد أظهرت عمليات مكافحة المخدرات التي جرت في منطقتنا مؤخرا أنه يمكن للإجراءات الصارمة لمكافحة الاتجار بالمخدرات على الصعيد الوطني أن تكون ناجحة، وأنه يمكن، من خلال القيام بأعمال متضافرة، القضاء على الشبكات الرئيسية للمتاجرين بالمخدرات. ويعطي هذا النجاح في الواقع بصيصا من التفاؤل والأمل بالتغلب على الشعور بالإحباط والتشاؤم في هذه المنطقة.

ولسوء الحظ أنه لا يكفي أن يحقق النصر بلد واحد أو عدد صغير من البلدان لأن الاتجار بالمخدرات جريمة دولية تهدد البشرية في كل أنحاء العالم. وهذا الاتجار قادر على الاخلال بالجهود التي تبذلها الحكومات من أجل القضاء على هذه الآفة. وعلاوة على ذلك، فهو يرتبط بأنشطة من قبيل الاتجار بالسلاح والارهاب، في حين أن مضاعفاته لا تقتصر بعد الآن على كونها مجرد مضاعفات اجتماعية واقتصادية، بل تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار السياسي والاجتماعي. مع ذلك، وبغية القضاء على هذه الآفة المتعددة الأوجه بصورة نهائية، يتعين علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نعزز التعاون الإقليمي والدولي الفعال والبناء، والذي يكمل الجهود التي تبذلها البلدان الفردية.

إن بلدي سيثابر في الكفاح ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات، لأن هذا الكفاح يمثل التزاما أخلاقيا، ليس بالنسبة لشعب سورينام فحسب، بل وبالنسبة لجميع الشعوب، ولا سيما للأولاد والشباب المتأثرين بهذه الآفة.

وتبين الخبرة التي اكتسبتها حكومة سورينام في ميدان التعاون الإنمائي الدور المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ووكالات أخرى، في الجهود الإنمائية لسورينام.

ولقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا بتنقيح معدل دخل الفرد عندنا وتعديل مؤشر التخطيط لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. ووفر لنا ذلك التنقيح دعما كبيرا إضافيا لتنفيذ أنشطة مخطط لها ضمن إطار استراتيجية التنمية الوطنية، وبصفة خاصة الأنشطة الفعالة المتعلقة ببرنامج التكيف الهيكلي، وبرنامج إصلاح القطاع العام، وبرنامج التكامل الإقليمي.

ونود، بالنيابة عن سورينام حكومة وشعبا، أن نعرب عن امتناننا للأمين العام وموظفيه على الجهود التي يبذلونها من أجل التشجيع على زيادة انخراط الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سورينام. ونحن

نتطلع إلى استمرار وتعزيز التعاون الوثيق مع الأذرع التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة.

وتدرك سورينام الحاجة إلى جعل الأمم المتحدة آلية فعالة للمجتمع الدولي في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة والسلم والأمن الدوليين الدائمين. ولهذا الغرض، ينبغي تنظيم تمويل هذه الهيئة العالمية، ولكن ينبغي لجهود إعادة تشكيل المنظمة أن تكون في المقام الأول انعكاسا للحقائق الاقتصادية والسياسية الدولية القائمة اليوم. وفي هذا الصدد، تؤيد سورينام توسيع مجلس الأمن من حيث الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين على حد سواء. ومع ذلك، ينبغي للزيادة في عدد الأعضاء الدائمين ألا تنحصر في البلدان المتقدمة النمو فحسب. لذلك، نؤيد التوسيع من خلال انضمام أعضاء دائمين يختارون أيضا من البلدان النامية التي تمتلك القدرة على الاسهام في صون السلم والأمن الدوليين، والتي سبق أن أعربت عن رغبتها في أن تصبح أعضاء دائمين في مجلس الأمن.

كانت سورينام قد أصبحت العضو الـ ١٤٤ في أسرة الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥. وسنحتفل هذه السنة بالذكرى السنوية العشرين لاستقلالنا، وأيضا بالذكرى السنوية العشرين لعضويتنا في هذه الهيئة العالمية. إن عشرين سنة من الخبرة كدولة مستقلة وكعضو في الأمم المتحدة، بينت لنا أن المبادئ المكرسة في الميثاق لا تزال حجر الزاوية في العلاقات بين الدول.

ولقد أعرب بلدي في مناسبات عديدة عن التزامه باحترام هذه المبادئ. وكان في الماضي، وحتى قبل أن نكسب استقلالنا، يطلب إلى المواطنين في سورينام أن يدافعوا عن هذه المبادئ وللأسف بتقديم أرواحهم في بعض الحالات. أما اليوم، فأود بالنيابة عن سورينام حكومة وشعبا، وعشية الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أن اعترف بالاسهام القيم الذي قدمه هؤلاء الرجال والنساء الشجعان صونا للسلم والأمن الدوليين.

وسورينام في الوقت الحاضر جزء من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، بهدف إحلال النظام والديمقراطية في هايتي وتعزيز إزدهارها.

وسورينام عندما يطلب منها، ستساهم دائما، من خلال الأمم المتحدة، في مساعي المجتمع الدولي الآيلة إلى جعل عالمنا مكانا أفضل للعيش فيه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر نائب رئيس جمهورية سورينام على الخطاب الذي أدلى به.

اصطحب السيد جوليس راتانكومار أجودهيا، نائب رئيس جمهورية سورينام من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية في بوركينا فاصو، سعادة السيد إبلاسي أوريدراوغو.

السيد أويدراوغو (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أن أتقدم اليكم، سيدي الرئيس، نيابة عن بوركينا فاصو حكومة وشعبا، بتهانئي الخالصة على انتخابكم بجدارة لرئاسة هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة.

إن بلدكم البرتغال يقيم روابط من الصداقة والتعاون مع بلدي، على أساس القيم النبيلة التي يتضمنها الميثاق، وهو يعمل دائما على تعزيز الصداقة والتعاون بين الشعوب. وانتخابكم بالتالي هو اعتراف بمهاراتكم وصفاتكم الشخصية، وإشادة حقه أيضا ببلدكم. وإنني على ثقة بأن أعضاء المكتب الآخرين سيضعون مهاراتهم المعترف بها تحت تصرفكم حتى يتسنى لكم معا أن توجهوا أعمال هذه الدورة بنجاح.

وأود أيضا أن أنقل أحر تهانئنا وامتناننا إلى أخي وصديقي أمارا إيسي، وزير خارجية كوت ديفوار، على العمل الرائع الذي أنجزه بوصفه رئيسا للدورة التاسعة والأربعين. فبفضل ما يتحلى به من براعة وتعقل، أعطى طوال العام زخما هائلا لأعمال منظمتنا.

وأخيرا، اسمحوا لي مرة أخرى بأن أشيد بالأمين العام، بطرس بطرس غالى، إشادة يستحقها فقد دأب منذ توليه منصبه كرئيس للمنظمة على العمل معنا جنبا إلى جنب لإعطاء مضمون حقيقي للالتزامات الأساسية الواردة في الميثاق. وإن "خطة للسلام" و "خطة للتنمية" اللتين أعدهما، والقدر من الدراسة الذي حظينا به منذ صدورهما، أمور نؤمن بأنها حاسمة

الأهمية في ضمان أن تتمتع البشرية الآن وفي السنوات المقبلة، ببيئة من السلام والأمن والرخاء.

لقد أيقظ إنشاء الأمم المتحدة قبل خمسين سنة آمالا هائلة لدى البشرية، التي كانت في غضون جيل واحد، قد عانت من حربين اتسمتا بوحشية خاصة وترتبت عليهما عواقب تسببت في آلام للعالم أجمع ودفعت كل الشعوب بسببها ثمنا باهظا.

إن البرنامج الطموح الذي وضعه الآباء المؤسسون للمنظمة كان يتمثل في ضمان الأمن الجماعي والسلام في المستقبل فيما بين الأمم وضمان التنمية المتناسقة فيما بين الشعوب.

وبعد خمسين سنة من إعلان تلك العقيدة، لا يزال السجل يعكس التناقضات والعداوات التي تقوض أركان دولنا. ومع ذلك، لم تعبر منظمة عن آمال البشرية في عالم أفضل بهذا القدر من النجاح مثل منظمتنا.

ومن المسلم به أن الصراعات لا تزال موجودة وتبدو التنمية أمرا خياليا أكثر من أي وقت مضى. ولكن العالم، بفضل العمل المتضافر للدول، لم يتعرض لصراع واسع النطاق. بل إنه كلما ظهر تهديد للسلام العالمي كانت الأمم المتحدة قادرة على استخدام آليات تتكفل بالحد من الآثار المدمرة.

ومن ثم فإننا نضع ثقتنا بالأمم المتحدة على الرغم من أن نصف القرن الذي عاشته البشرية منذ إنشائها اتسم بتقلبات كثيرة. ولكن ماذا كان يمكن أن يكون عليه الحال لو أن الأمم المتحدة لم تكن موجودة لتوجيه أنشطة السلام، وللتحكم في فترة ما بعد الحرب، والحرب الباردة، ولتقديم دعمها المعنوي لتحرير الشعوب، ولتنسيق المساعدة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولوضع معايير أخلاقية ولتنظيم العلاقات فيما بين الأمم وفيما بين البشر؟

تلك إنجازات هامة، ولكنها يجب ألا تجعلنا ننسى حقيقة أن العديد من بؤر التوتر ما زالت موجودة في كثير من أجزاء العالم عشية الذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة.

ففي أوروبا، لا تزال الحالة في البوسنة والهرسك، بصرف النظر عن بصيص الأمل الذي يلوح في الأفق، تسبب القلق لجميع الدول. ونأمل أن تؤدي المحادثات الجارية الآن فيما بين الأطراف المعنية إلى تسوية شاملة للحالة.

وفي الشرق الأوسط لا تزال الآفاق التي فتحها إعلان المبادئ الموقع في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، تؤتي ثمارها وتحقق نتائجها الموعودة. ورغم المتطرفين من كل نوع والذين لا يستطيعون قبول بدائل عن العنف والموت، لم تتوقف المفاوضات. وإن التوقيع في واشنطن في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ على الاتفاق الذي جرى التفاوض بشأنه في طابا فيما يتعلق بالجدول الزمني للمرحلة الثانية من انسحاب الجيش الاسرائيلي من الضفة الغربية ونقل سلطات إضافية إلى السلطة الفلسطينية، يعتبر خطوة إضافية في الاتجاه الصحيح. وتشجع بوركينا فاصو هذا النمط من المفاوضات، الذي أدى إلى معاهدة السلام بين الأردن واسرائيل في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ وإلى بدء المباحثات بشأن هضبة الجولان بين اسرائيل وسوريا. كما نشجع المحادثات بشأن العلاقة اللبنانية الاسرائيلية.

وفي آسيا، ترحب بوركينا فاصو بروح الحوار والتعاون التي تسود فيما بين الكوريتين وبين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية. غير أننا لا يسعنا إلا أن ننوه بأن بلدا مثل جمهورية الصين في تايوان لم يتمكن من الحضور بيننا مرة أخرى في هذه السنة، في وقت نحتفل فيه بحدث تاريخي.

وفيما يتعلق بمسألة جامو وكشمير، تحث بوركينا فاصو الهند وباكستان، وهما بلدان شقيقان متجاوران، على إيجاد حل لتلك المشكلة من خلال المفاوضات الثنائية.

وتواجه القارة الأفريقية الكثير من المشاكل ذات الجذور العميقة والمعقدة. ولا تزال عدة بلدان أفريقية تعاني من عدم الاستقرار بسبب الصراعات الوحشية التي تتسبب في ملايين اللاجئين والمشردين الذي يهيمون على وجوههم ويعبرون الحدود الدولية في موجات متعاقبة، حيث تتطلب ظروف حياتهم غير الآمنة اهتمامنا الخاص.

وفي وسط افريقيا، لا تزال منطقة البحيرات الكبرى بمثابة برميل بارود يمكن أن ينفجر في أي

لحظة. وأن الأبخرة النتنة للمأساة في رواندا يمكن أن تعدي مناطق أخرى إذا لم تتم تسوية مشكلة اللاجئين والمشردين بسرعة بالغة وعلى نحو سليم. ونحث حكومة وشعب رواندا على مواصلة حشد طاقاتهما ضد التطرف والسعي إلى تحقيق الوفاق الوطني الحقيقي القائم على العدالة والمساواة والتسامح بالإضافة إلى التعمير الاقتصادي والاجتماعي.

وفي بوروندي، لا تزال الحالة مزعجة رغم جهود المجتمع الدولي، ويبدو من الجلي أن ذلك البلد لن يتمتع بالسلام والأمن إلا إذا توفرت لدى زعمائه السياسيين عزيمة واضحة وملموسة لتوجيه بلدهم نحو السلام والوفاق دون مخططات للهيمنة أو جدول أعمال عرقي مستتر. وفي هذا المقام تشكل اتفاقية الحكم، التي وقعت في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، نقطة البداية التي ينبغي احترامها.

ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية عظيمة جدا في هذه المنطقة. وثمة حاجة عاجلة وملحة في رواندا وبوروندي وبلدان اللجوء إلى الحصول على المساعدة. ومن ثم، ينبغي أن ينعقد مؤتمر الأمم المتحدة للسلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى في أسرع وقت ممكن حتى تحظى الحالة بكل ما تستحقه من اهتمام.

وبوركينا فاصو، من جانبها، تسهم في العملية من ناحية، بالاشتراك في بعثة المراقبة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في بوروندي، بينما تقوم من ناحية أخرى، وتحت رعاية مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بالاشتراك في صيانة الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين في زائير.

وفي الصومال، لا يزال أباطرة الحرب يثيرون الفوضى في ذلك البلد ولا يأبهون بمعاناة الشعب الصومالي. ويحدونا الأمل أنهم، بعد انكشاف الأحداث والاتعاظ بالدروس المستفادة سيدركون غرورهم ومسلكهم المثير للاستنكار فيعيدون النظر في أسلوب عملهم ويتفادون الكارثة المحدقة ببلدهم.

وفي السودان، تؤيد بوركينا فاصو العمل الذي تقوم به السلطة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية لإيجاد حل للصراع بين الأشقاء الذي مزق ذلك البلد لسنوات عديدة جدا. ونرحب بالخطوات المتخذة في هذا الاتجاه من جانب الرئيس دانييل اراب موي، رئيس جمهورية كينيا.

وفي غرب افريقيا، أدى تصميم دول المنطقة دون الإقليمية والجهود التي بذلت لتطوير التفاهم وبعض الثقة فيما بين الفصائل في ليبريا إلى توقيع اتفاق في أبوجا، بنيجيريا، في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥، يوفر آفاقا للسلام في ليبريا. وأن بوركينا فاصو باعتبارها عضوا في لجنة التسعة المعنية بليبريا والمنبثقة عن الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، تشرفت باختيارها شاهدا على ذلك الاتفاق بين الفصائل الليبرية. وإنها، شأنها شأن سائر أعضاء الجماعة، ستتوخى الحذر واليقظة في ضمان التقيد بأحكام هذا الاتفاق على نحو صارم حتى إجراء الانتخابات العامة المقرر عقدها في عام ١٩٩٦.

وسيراليون، وهي إحدى جارات ليبريا، تعرضت لدورة من العنف طوال سنين ألحقت بالسكان المدنيين معاناة تجل عن الوصف. وفي الوقت الذي تلتزم فيه ليبريا بانتهاج سبيل السلام نحث المتورطين في الصراع في سيراليون على أن ينهجوا نفس النهج باختيار خيار المفاوضات.

وترحب بوركينا فاصو بالتطورات الإيجابية في الوضع في أنغولا. ونأمل أن تتيح روح الحوار السائد الآن من خلال بروتوكول لوساكا المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ عودة البلد الذي عانى طويلا إلى مسار السلام والديمقراطية والتنمية.

وأود أن أنوه بالأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية اللتان تبذلان جهودا جبارة لتسوية المنازعات. ونحن على يقين ثابت بأن السلام لا يمكن أن يتجزأ وأن الأمم المتحدة تظل بطل السلام في جميع أنحاء العالم وخاصة في أفريقيا. فأفريقيا تسعى الآن أكثر من أي وقت مضى إلى اتباع مسارها السليم. وإذا كان هناك اتفاق عالمي على ضرورة إقامة النظم الديمقراطية والحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان فالطرق التي يتعين علينا السير فيها لبلوغ تلك الأهداف وعرة وصعبة. ومع هذا فنحن نرى أنه سيمكن القضاء بسرعة على الأزمات الناشئة عن التحول إلى الديمقراطية. فالأسس الفعلية للقلق إنما تكمن في التفجرات الداخلية الخطيرة التي نراها اليوم في المجتمعات الأفريقية والتي تقوم على

ضعف إدارة العمليات الديمقراطية وفوضى الإدارة وفوق هذا كله الفقر الذي يطحن السكان.

وهنا يتعين على أفريقيا أن تواجه حقائق واقعها. ودون التشكيك في ضرورة التضامن الدولي أو في أسبقية الأمم المتحدة في تسوية المنازعات تعرف بوركينا فاصو كغيرها من البلدان الأفريقية أن الواجب يحتم أن تكون أفريقيا أول المستثمرين في حل مشاكلها. وهذا هو ما تفعله، دونما انتظار لحصولها على الوسائل الكافية. وبهذه الروح تدعم بوركينا فاصو وزعيمها الرئيس بليز كمباوري الجهود التي يبذلها أشقاؤنا في البلدان المجاورة في منطقتنا دون الإقليمية وفي الأماكن الأخرى في القارة.

وبهذه الروح أيضا انضمت بوركينا فاصو إلى بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في العمل للتوصل إلى اتفاق بين الفرق المتنافسة في ليبريا. وبالروح نفسها تدعم بوركينا فاصو آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات في أفريقيا، وتلك هي الاستجابة الأفريقية للأوضاع المتأزمة الجديدة في القارة.

وقصارى القول إن لأفريقيا مشاكلها. ومن المؤكد أنها تتلقى الدعم الثنائي من أعضاء المجتمع الدولي. ولكن على الصعيد المتعدد الأطراف، فجميع البرامج العالمية التي اعتمدت حتى الآن لم تنفذ للأسف إلا بأسلوب متخوف ومنقوص. وتعاني آخر هذه البرامج، ومنها برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، من نقص في الموارد المالية ونقولها صريحة، من نقص في الإرادة السياسية من جانب أغلبية الشركاء من العالم المتقدم النمو. وفي هذا الصدد تأكدت مخاوفنا بسبب النتائج التي تمخض عنها الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا.

وخلال هذه المدة عرقل عبء الدين لدينا الاستثمارات الإنتاجية الجديدة كما أن تردي معدلات التبادل التجاري ألغى العائدات من السلع الأساسية. وتتزايد خسارة أفريقيا في حصتها من الأسواق الدولية لتواجه في نهاية المطاف عملية تهميش لا مفر منها في وقت تصبح فيه عولمة الاقتصاد العالمي السمة الواضحة. غير أن العولمة تتطلب تضامنا وتكافلا متبادلا وعلينا أن نختار: ذلك أنه إذا لم تعبر الثروات الحدود، فإن الفقر والعوز سيعبران.

ومن المشاكل التي تقتضي التضامن العالمي مشاكل البيئة ولا سيما مكافحة الجفاف والتصحر. وعندما واجهت بوركينا فاصو الجفاف الشديد في السبعينات الذي عم وغرب افريقيا وشنت حملة لمقاومة هذا البلاء بدا أن المجتمع الدولي لم يستوعب أهميتها. واليوم أصبحت حماية البيئة واحدة من المهام ذات الأولوية لجميع الدول. ومما وفر زخما حديدا لزيادة التوعية في هذا المجال مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية واعتماد الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٩٤ لاتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وبدء نفاذ اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. ولكن ما جدوى هذه الصكوك كلها إن لم تتوافر لها الموارد اللازمة لمحاربة الشرور التي يرجى منها مكافحتها؟ لقد أسهمت بوركينا فاصو كثيرا في صياغة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وهي تأمل أن يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية سريعا، لتعطي زخما قد يكون أكبر للجهود التي تبذلها بلداننا في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل؛ وكذلك، فيما يتعلق بشرق أفريقيا، في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية.

وتقف الأمم المتحدة عشية الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشائها في مفترق طرق. فلا بد لها أن تتحول عن انعكاسات الحرب الباردة وأن تناضل بحزم لدخول آفاق القرن الحادي والعشرين. ويجب أن تتكيف بسرعة مع السياق الجديد لعالم أكثر انفتاحا وعولمة، وعليها من الآن فصاعدا أن تقبل التصميم الواضح من جميع الدول على المشاركة في الشؤون العالمية. وفي هذا السياق تحتاج الأمم المتحدة إلى إجراء تغييرات تمكنها من تحسين الاستفادة من المساهمات التي تبدي الدول والأقاليم الاستعداد لتقديمها.

ولكن أكبر التحديات التي تواجه الأمم المتحدة هو بلا شك الفقر والعوز اللذان يصيبان الآن خمس البشرية. ولا يمكن إقامة عالم التضامن والإخاء الذي تنشده إلا إذا توافرت لجميع الناس سبل العيش

الكريم. وفي هذا الصدد ظللنا نعمل لخمس سنوات في وضع مبادئ وغايات من أجل المرأة والطفل والبيئة وحقوق الإنسان والسكان والتنمية الاجتماعية. فلنقم الآن بتنفيذها.

ونحن بهذا الأمل نستهل العمل في الدورة الخمسين للأمم المتحدة. وأؤكد نيابة عن بوركينا فاصو تمسكنا التام بمُثُل الأمم المتحدة النبيلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد ليونيل ألكساندر هيرست، رئيس وفد أنتيغوا وبربودا.

السيد هيرست (أنتيغوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل خمس وأربعين سنة، في عام ١٩٥٠، دك إعصار مدمر بلدي الجزري، فدمر بيوتنا الصغيرة، وقضى على حقول قصب السكر، مخلفا في إثره الموت والدمار وجاعلا أنتيغوا وبربودا مستعمرة معدمة. لقد كان أسوأ إعصار شهدته أنتيغوا وبربودا على الإطلاق. وبعد عام ١٩٥٠ هبت علينا أعاصير متعددة، من ضمنها إعصار هوغو عام ١٩٨٩.

إلا أنه قبل خمسة وثلاثين يوما صب إعصار لويس جام غضبه على دولتي الجزرية الصغيرة النامية. وظلت رياحه العاتية أكثر من ثمان وأربعين ساعة تعصف بسطوح آلاف البيوت والمدارس والكنائس والمباني الحكومية والفنادق. واقتلعت رياحه المستمرة التي فاقت سرعتها ١٦٠ ميلا في الساعة الكثير من أشجار أنتيغوا وبربودا القديمة، وأطاحت بالآلاف من رؤوس النخيل الباسق مخلفة أوراق أشجارنا الدائمة الخضرة وفروعها المتكسرة في كل مكان. أما البحر الهائج فقد بعث بالأمواج والرمال في دوامات إلى صالات استقبال فنادقنا وغرفها المطلة على الشاطئ، وهي مورد دخلنا القومي. وتساقطت الأمطار بغزارة، تحملها رياح إعصار لويس، فبللت كل شيء وأرهقت الجميع. ودمرت الشبكات الكهربائية والهاتفية عندما تهاوت آلاف الأعمدة فريسة لعنف الرياح التي قطعت الأسلاك وكسرت المعدات التي وقعت على الأرض. وفقد صيادونا قواربهم ومزارعونا حقولهم وشعبنا بعضا من شجاعته. وبدا أن الطبيعة أعلنت الحرب علينا. وعندما هبطت حدة رياح إعصار لويس العاتية بعد ثمان وأربعين ساعة من بدئه، كانت قد اختفت النباتات الاستوائية اليانعة الخضراء التي اجتذبت الملايين إلى شواطئنا على مر السنين. فأصبحت جزرنا مجرد مسخ لمجدها السابق. وتوقف محرك اقتصادنا؛ فالسياحة، مصدر دخل أنتيغوا وبربودا، أصابها ضرر بالغ، وقد لا نستطيع أن نبدأ تشغيل هذا القطاع من جديد قبل بضعة أسابيع. أما صيادو السمك والمزارعون وأصحاب المتاجر وعمال الفنادق فهم الآن دون دخل، وهناك آلاف دون عمل. وشبح الفقر يخيم على شعب كان، قبل أربعة عشر عاما، وبعد انتهاء مئة وخمسين عاما من الاستعمار، قد بدأ يحظى بمستوى أفضل من المعيشة، أعلى من أي مستوى سجل خلال ثلاثمائة وخمسين عاما من تاريخنا الحديث. وبعد ثمان وأربعين ساعة من عبور إعصار لويس البحر الكاريبي، اتضح مرة أخرى ضعف الدول الجزرية الصغيرة، فقد عانت دومينيكا، وغوادلوب، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت مارتن، وأنغويلا، ومونتسيرات من مصير مماثل لمصير أنتيغوا وبربودا. وفي أعقاب إعصار لويس هب إعصار ماريلين ليدك جزيرة سانت توماس. وبعد أن كانت الدول والمناطق الجزرية الصغيرة مزدهرة وقوية، أصبحت، في ظرف ثمان وأربعين ساعة، مشلولة وعاجزة.

ولا يمكن للتنمية أن تدوم إذا دك سبعة عشر إعصارا منطقتنا دكا كل عام، بل إن خبراء المناخ أخطرونا أن الظاهرة المعروفة باسم الاحترار العالمي ستحدث عددا أكبر من "الأحداث الجوية القاسية"، تزداد ضراوتها ووحشيتها كل عام. لقد بلغ نطاق إعصار لويس ٧٠٠ ميل، وبلغت سرعة زوابعه ٢٠٠ ميل في الساعة تقريبا، أما رياحه المستمرة فجاوزت سرعتها ١٦٠ ميلا في الساعة. لقد كان فريدا في حجمه ورهيبا في عنفوانه.

قد لا توجد مطلقا دلائل كافية للربط بين ظاهرة الاحترار العالمي وإعصار بعينه، ولكن النمط واضح. وأجذب انتباه الجمعية العامة إلى دراسة بعنوان "مواجهة تغير المناخ"، نشرتها دار النشر التابعة لجامعة كيمبردج. ويرد فيها ما يلي:

> "إذا استمرت درجات الحرارة العالمية في الارتفاع وفقا للتنبؤات الحالية، فقد تكون من الآثار التي تلاحظ مبكرا جدا وتتسم بالضخامة الشديدة الزيادة في عدد وضراوة العواصف، والفيضانات، وحالات الجفاف، والظواهر الجوية العنيفة الأخرى التي تستمر أجلا قصيرا".

إن ابتعاثات ثاني أكسيد الكربون التي يتسبب فيها احتراق النفط والفحم والخشب والغاز منذ بدء الثورة الصناعية في أوروبا الغربية قبل ٢٠٠ سنة بدأت ترفع درجة حرارة الكوكب وتعرض بقاء الجزر الصغيرة للخطر.

وقبل ثلاث سنوات، في مؤتمر قمة الأرض المعقود في ريو بالبرازيل، وقع ممثلو دول العالم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد ورد في الاتفاقية ما يلي:

"الهدف النهائي لهذه الاتفاقية، ولأي صكوك قانونية متصلة بها قد يعتمدها مؤتمر الأطراف هو الوصول ... إلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير [من جانب الإنسان] في النظام المناخي." (المادة ٢)

واجتمعت أمم العالم في وقت مبكر من هذا العام في برلين بألمانيا للنظر في اقتراح يماثل هذا الهدف ويرتبط بهذه الاتفاقية، طرحته واحدة وأربعون دولة جزرية صغيرة ضعيفة. ولم توافق في ذلك الوقت على أي تخفيض في هذه الغازات كثير من البلدان الصناعية المسؤولة عن بث بلايين الأطنان من ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات المسببة لظاهرة الاحترار في جو أرضنا. ونحن لا يمكن أن نقف موقف المتفرج بينما نعاني من الآثار المهلكة للاحترار العالمي ونرضى بالوعود. فلا يزال سلوك أكبر الدول الصناعية يتميز بالإنتاج الضار، والاستهلاك المتلف، والأنماط الخطرة للتخلص من النفايات. تبذر تلك الدول الرياح، وتجني الدول الجزرية الصغيرة الزوابع. وفي جنوب المحيط الهادئ، حيث يوجد كثير من الدول الجزرية الصغيرة التي لا تملك الدفاع عن نفسها، اختارت دولة صناعية كبيرة أخرى أن تفجر عدة قنابل نووية أطلقت عليها لغرض تلطيف العبارة كنية "الأجهزة النووية". ونحن لا نزال نعارض إجراء تجارب جميع الأسلحة النووية. وإذ كانت هذه القنابل آمنة وغير ضارة كما تدعي تلك الدولة، فلم لا تجربها على أرضها؟ نفس هذا التجاهل للدول الصغيرة والضعيفة ينسحب على نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، ولا سيما شحنات النفايات النووية عبر منطقة البحر الكاريبي. نحن نخشى بارتياع وقوع حادث، ونخشى بنفس القدر أثر خبر وقوع حادث على التنمية لدينا.

ولقد بذلنا من الجهد الكثير لتحقيق ما يطلب منا الاضطلاع به لكفالة سير عملية التنمية لدينا بسرعة وبأدنى قدر من النكسات. والدليل على حسن استخدامنا لمواردنا الضئيلة يرد في التقرير السنوي للتنمية البشرية الذي ينشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى سبيل المثال، يشترك بلدي الكاريبي مع خمس دول جزرية صغيرة أخرى وإقليم واحد في عملة واحدة نطلق عليها دولار شرقي الكاريبي، ولم تتغير قيمته منذ عام ١٩٧٦. وخلال عقدين تقريبا كانت السمتان المميزتان للبنك المركزي لشرقي الكاريبي هما ضبط النفس والأمانة.

وألحق إعصار لويس عجزا شديدا بأربعة من الاقتصادات السبعة المشتركة في هذه العملة، وهي: دومينيكا، وسانت كيتس ونيفيس، ومونتسيرات، وأنتيغوا وبربودا. وأدت المحاولات غير العادلة التي بذلها منتجو الموز في أمريكا الوسطى لإزالة حصة بلدان الكاريبي الناطقة بالانكليزية البالغة ٣ في المائة في سوق الموز العالمي، إلى التهديد بتدمير الاقتصادات الثلاثة الأخرى أي: غرينادا، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين. ولا يمكن لدولار شرقي الكاريبي أن يبقى مستقرا إلا إذا حصلت اقتصاداتنا على النقد الأجنبي. ويمكن للتجارة غير العادلة، شأنها شأن الأعاصير، أن تدمر اقتصادات دولنا الجزرية الصغيرة والضعيفة، وأن تجعل الحصول على النقد الأجنبي أمرا مستحيلا.

إننا نشترك في عملة واحدة وفي جامعة واحدة. وسوف تحتفل جامعة جزر الهند الغربية عما قريب بمرور خمسين عاما على وجودها المستمر، وقد تخرج منها عدد هائل من المهنيين المنتمين إلى الدول والأقاليم الـ ١٧ الناطقة بالانكليزية في منطقة الكاريبي، والتي تعتبرها جامعتها. وفي العام الحالي، قدمت حكومة بلدي ٧٣ منحة دراسية لأكثر الشباب استحقاقا لهذه المنح في أنتيغوا وبربودا بمبالغ تتراوح بين ٠٠٠ ١٠ دولار من دولارات شرقي الكاريبي و ٠٠٠ ٥٤ من هذه الدولارات للطالب الواحد. ونحن نعتزم بناء القدرة الوطنية التي تضمن تحويل التنمية البشرية المستدامة إلى أكثر من مجرد أمنية.

إننا نشترك في عملة مشتركة، وجامعة واحدة، وجهاز قضائي واحد. وقد بينت محكمة استئناف شرقي الكاريبي إمكان اقتران عنصري العدالة وفعالية التكلفة في خدمة الدول الجزرية الصغيرة. كما أن

ثمانية من بلداننا وحدوا قوات دفاعهم الوطني في نظام للأمن الإقليمي. ولئن كان هذا النظام صغيرا بكل المقاييس، فإننا نجحنا في زيادة قدرات دفاعنا زيادة كبيرة جدا، مع احتواء تكاليف الدفاع بشكل واضح. إن قيام عصابة من المرتزقة مؤخرا بغزو جزر القمر واختطاف رئيس جمهوريتها كرهينة والاستيلاء على السلطة يذكرنا بمواطن الضعف الأمنية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة.

وتمتد جهودنا من أجل التعاون الإقليمي لتتجاوز مجرد الاشتراك في عملة مشتركة، وجامعة واحدة، وجهاز قضائي واحد، وقوة دفاع مشتركة. لقد أعلنتم مؤخرا، سيدي الرئيس، عن نجاح "لبنات الترابط الإقليمي" في أوروبا. وكنا قد بدأنا عملية مماثلة قبل حصول العديد من بلداننا الكاريبية على الاستقلال والحرية منذ ثلاثين عاما، وذلك بإنشاء الرابطة الكاريبية للتجارة الحرة في عام ١٩٦٥، التي تحولت إلى الجماعة الكاريبية والسوق الكاريبية المشتركة. وفي أوائل العام الحالي، شكلت جميع الدول والأقاليم المطلة على البحر الكاريبي رابطة الدول الكاريبية. ويضم هذا السوق الجديد أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة. وقد أنجزت أنتيغوا وبربودا الكثير مما هو مطلوب منها لتحقيق التنمية المستدامة. ولا يمكن أن تثمر نتائج جهودنا العديدة والمتنوعة طالما أن الأعاصير التي تصيبنا عاما بعد عام تدمر ما ننشئه. ونحن نتطلع إلى الأمم المتحدة للمساعدة في إقناع البلدان المتقدمة صناعيا لأن تعتمد أهداف تورنتو كخطوة أولى في جهدنا المشترك الرامي إلى ضمان بقاء هذا الكوكب الذي نعيش عليه جميعا.

إننا نؤمن بالأمم المتحدة لأن صورتها في بلدي وفي المنطقة التي ننتمي إليها إيجابية وطيبة. فعندما لاحت بوادر التهديد بتفجر أحد البراكين في جزيرة مونتسيرات المجاورة، وقدم بلدي الملاذ الآمن لنصف سكان تلك الجزيرة، حضر ممثل الأمم المتحدة المقيم في بربادوس على رأس فريق من خبراء الأمم المتحدة إلى أنتيغوا لتحديد الكيفية التي يمكن أن تقدم بها الأمم المتحدة المساعدة. وعلى أثر الدمار الذي أحدثه إعصار لويس، سارع المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بربادوس، وإدارة الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، ووكالات وهيئات عديدة أخرى تابعة للأمم المتحدة بتوجيه نداء دولي من أجل مساعدتنا في عملية إعادة البناء. كما أن أبرز مواطني في أنتيغوا وبربودا، أي سعادة الحاكم العام، قد أسرع من جانبه إلى قبول رئاسة اللجنة الوطنية للاحتفال بالعيد الخمسيني للأمم المتحدة. وفي هذا الاستعداد تعبير عن مدى الاحترام الكبير الذي نكنه للأمم المتحدة.

وبوسع دولتنا الجزرية الصغيرة أيضا أن تفخر بأنها تسدد بالكامل اشتراكاتها في ميزانية الأمم المتحدة؛ وليست علينا أية متأخرات على الرغم مما تفرضه رسوم الاشتراك وعمليات حفظ السلام من أعباء على مواردنا المحدودة. ولا يسعنا إلا أن نحث الأغنياء والأقوياء على سداد التزاماتهم. فالأمم المتحدة بالنسبة لنا تتجاوز مجرد الرمز. كما أنها تتجاوز أيضا مجرد الأداة لتحقيق المصالح الوطنية الضيقة لأنتيغوا وبربودا. ونحن نعتبر الأمم المتحدة الضامن للقانون الدولي، والأداة الأساسية لصون السلم والأمن الدوليين، والعنصر الحفاز لتحقيق التنمية والرخاء.

لقد لاحظ الأمين العام بأن أخطر ما يهدد السلام يتمثل في الظروف الاجتماعية والاقتصادية غير المؤاتية داخل الدول وفيما بينها. ونتيجة لذلك، عقد المجتمع الدولي ستة مؤتمرات عالمية خلال السنوات الثلاث الأخيرة من أجل رسم مسار التاريخ الإنساني خلال القرن المقبل وفيما بعده. وهذه المؤتمرات هي: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر العالمي الأول المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والمؤتمر العالمي الأول المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وتهيئ هذه المؤتمرات مجتمعة إطارا للعمل المتعدد الأوجه؛ وسوف تستكمل بمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في عام ١٩٩٦. وتفيد هذه المؤتمرات كدليل تسترشد به الدول الأعضاء في سعيها إلى مواجهة التحديات الكامنة في مجالي السلام والتنمية المترابطين.

ويتعين على الدول أن تسعى الآن إلى تنفيذ برامج العمل العديدة. ونحن ممتنون بوجه خاص لأن المؤتمرين الأخيرين قد طورا إلى حد كبير المواقف التي اتخذناها في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويود وفد بلدي أن يؤكد بصفة خاصة على أهمية تمكين المرأة

من المشاركة في كل نواحي الحياة. ويعتبر إدخال المرأة في مجالس حكومة أنتيغوا وبربودا، وفي المستويات العليا للخدمة العامة وفي القطاع الخاص دليلا على صدق إخلاصنا في الالتزام بتقدم المرأة. فبدون المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة.

وبتهنئتكم على انتخابكم لمنصبكم الرفيع، سيدي الرئيس، يدرك بلدي تماما الدور الذي اضطلع به فاسكو دا غاما في التقريب بين بقاع متباعدة من العالم. واليوم، نرى فيكم نفس بعد النظر والإبداع اللذين عرف بهما أشهر مواطنيكم. وهذه الخصال ضرورية لتوجيه هذه الدورة الخمسين التاريخية للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن نهنئ وزير الخارجية السيد أمارا إيسي الذي ترأس الدورة التاسعة والأربعين على قيادته الممتازة لهذه المنظمة.

لقد أعيد تحديد القصد من هذه الأمم المتحدة وغاياتها في منعطفات عديدة في تاريخها الذي بلغ ٥٠ عاما حتى الآن. فقد أنشئت الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية كأداة سياسية تستخدمها الدول المنتصرة لمنع وقوع مزيد من الدمار الهائل والخسائر الفادحة في الأرواح. ولأكثر من عقد ظلت الأمم المتحدة تركز اهتمامها على منع نشوب حرب عالمية ثالثة.

وفي عام ١٩٥٧، لوى بلد صغير في أفريقيا ذراع سيده الاستعماري، عندما خرج كوامي نكروما من السجن في غانا ليقود بلده ويعيد تحديد مقصد هذه الأمم المتحدة. فعندما أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، كان الاستعمار هو الذي يحدد العلاقات بين الأقوياء والضعفاء وبين أوروبا ومعظم آسيا وأفريقيا. ثم جاء اتخاذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) في عام ١٩٦٠ فحول الأمم المتحدة إلى أداة سياسية لإنهاء الاستعمار.

ولأكثر من عقد بعد عام ١٩٦٠، راح اهتمام الأمم المتحدة ينصب على القضاء على الاستعمار والفصل العنصري. ولم يكن قيام دولتنا الجزرية الصغيرة بالشيء الذي يخطر بأي شكل على بال المؤسسين في عام ١٩٤٥. إننا نحن المستفيدون من النضال ضد انهاء الاستعمار. ويعد وجود الدول الجزرية الصغيرة هنا محض صدفه، لأن من كانوا يتوقعون إنشاء دول بمثل هذا الحجم الضئيل لتجلس في هذه القاعة كند لأقوى وأكبر الدول، لم يتعدوا حفنة صغيرة. ونود في هذا السياق أن نرحب ببالاو الدولة الجزرية الصغيرة في عضوية هذه المنظمة.

ولكن بحلول عام ١٩٧٠، بدأت الأمم المتحدة في معالجة انعدام المساواة في التجارة الدولية وفي التنمية، وصرف السعي لإقامة نظام عالمي أكثر عدلا الاهتمام عن الشواغل التي كانت سائدة في عام ١٩٤٥. وفي السبعينات أيضا، دارت رحى الحرب الباردة. وكانت الدولتان الرئيسيتان تزكيان لهيب الحروب الاقليمية في الجنوب الأفريقي وأمريكا الوسطى والشرق الأوسط. وبنهاية الثمانينات تحولت الأمم المتحدة إلى أداة أكثر تعقيدا مما كانت عليه في أي وقت مضى، وذلك بفعل القيود التي فرضتها الحرب الباردة واشتداد الطلب على مواردنا لأغراض حفظ السلام.

ويتعين على أممنا المتحدة اليوم أن تناضل من أجل اكمال المهام التي تخلفت عن العقود السابقة. وفي التسعينات راحت الدول الجذرية الصغيرة مدفوعة بادراكها لأن وجودها ذاته معرض للخطر، تسعى إلى حمل الأمم المتحدة على أن تركز انتباهها على البيئة والتنمية، ولا سيما تغير المناخ. وإذا فشلنا في مسعانا هذا، فإن هذه الحضارة ستدمرنا وبذلك تدمر نفسها أيضا. إن الدول الجزرية أشبه ما تكون بطائر الكناري الذي يختبر به هواء منجم الفحم؛ إننا الرسل الذين يؤذنون بقية العالم بالخطر.

ونحن بعد أن عانينا من إعصار هوغو وأعصار لويس، نتوجه بالشكر للحكومات والمؤسسات والشعوب الكثيرة التي خفت لنجدتنا. ويدرك شعب انتيغوا وبربودا مدى هشاشة الجزر الصغيرة. ونحن نعرف تاريخنا ونعرف الدور الذي قامت به الدول الصغيرة في تشكيل الحاضر. وقد أشاد رئيس وزرائنا الأونورابل ليستر براينت بيرد، بشعب انتيغوا وبربودا وبما يتمتع به من مرونة وإرادة لا تقهر في مواجهة الشدائد. فإذا كنا قد استطعنا أن نتحمل ٢٠٠ سنة من العبودية، و ١٥٠ سنة من الاستعمار الغاشم، فلا شك أننا إذن قادرون، كما قال، على أن نقف على أقدامنا بعد ليلتين من إعصار مروع. وإننا نعتقد أن الدول الجزرية الصغيرة في هذه الأمم المتحدة قادرة أيضا على تشكيل العقود الخمسة القادمة من تاريخ البشرية. وإننا هنا من أجل هذه الغاية، ونحن عازمون على النجاح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية تنزانيا المتحدة، سعادة السيد داودي نغيلوتوا مواكواغو.

السيد مواكواغو (تنزانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم بالنيابة عن وفدي، نظرا لأن وزير خارجيتنا يشارك حاليا في حملة الانتخابات البرلمانية والرئاسية الوشيكة الحدوث.

اسمحوا لي ياسيدي أن أهنئكم على انتخابكم كرئيس للدورة التاريخية الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إنكم تكسبون هذا المنصب خبرة ثرية، وثقافة غنية ومهارة دبلوماسية تضمن لنا تحقيق نتائج مثمرة للأعمال التي ستضطلع بها الدورة. ويحيي وفدي على الأخص اهتمامكم بقضايا التنمية.

وتجب الإشارة أيضا بسلفكم البارز، السيد أمارا إيسي، وزير خارجية كوت ديفوار، الذي ترأس بنجاح أعمال الدورة التاسعة والأربعين.

وأود في هذا الصدد، أن أشيد بالأمين العام السيد بطرس بطرس غالى، الذي تقدر حكومة وشعب تنزانيا كل التقدير جهوده التي لا تعرف الكلل سعيا لتحقيق السلام والتنمية. كذلك نحيي الأغلبية الساحقة من موظفي الأمانة لما يبدونه من نكران الذات والالتزام في خدمة المجتمع الدولي.

ويود وفدي أن يكرر التأكيد على إيمان تنزانيا الثابت بأن الأمم المتحدة إنما هي نحن جميعا - أي الأعضاء. فهي لا توجد بمعزل عنا، وينبغي ألا تستخدم لصالح دولة واحدة أو مجموعة معينة من الدول بما فيه إضرار برغبات وآمال المجتمع الدولي. إنها لا تستطيع أن تقوم إلا بما نكون نحن الأعضاء فيها على استعداد للقيام به معا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مبارك (لبنان)

وليس معنى ذلك أننا نقول بأن منظمتنا كاملة ومقدسة ومن ثم فهي فوق مستوى النقد. بل على العكس، فبرغم أننا شديدو الارتياح لنجاح الأمم المتحدة في اجتياز هذه السنين الخمسين العسيرة، فإن المجال فسيح لإعادة فحص دورها وخاصة الآن ونحن نقف على اعتاب الألفية القادمة.

ولقد بدأ العمل فعلا في هذا الاتجاه، وقد غطاه التقرير الشامل الذي قدمه الأمين العام عن أعمال المنظمة. فالتقرير يسترعي انتباهنا إلى العمل الجاري وإلى ما تقتضي الضرورة القيام به بشأن المشكلات التي تهدد السلام والأمن الدوليين. والأمر يرجع إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إذ عليها أن تمعن الفكر في أمر الدور المسند إلى المنظمة العالمية الوحيدة في خدمة الإنسانية جمعاء، وأن تعمل على تقييم ذلك الدور.

ولا شك أن الأمم المتحدة تبذل كل ما تستطيع سعيا لتحقيق المثل السامية الواردة في الميثاق، وخاصة فيما يتعلق بصون السلام الدولي وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب وتعزيز حقوق الإنسان. وبينما يوجه إليها النقد علنا على دورها في حفظ السلام، لا يصح أن تؤخذ ببساطة كقضية مسلم بها كل المنجزات التي حققتها في صمت الوكالات التابعة للأمم المتحدة، ومنها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

وحتى فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، فإن كل ما يلزمنا هو أن نسأل أنفسنا لماذا أمكن تحقيق النجاح في كمبوديا والسلفادور وجنوب افريقيا وموزامبيق، وأصبحت الاحتمالات تبدو مشرقة الآن في أنغولا في ظل قيادة الأمم المتحدة، بينما لم يتحقق لنا النجاح في الصومال ورواندا أو البوسنة والهرسك.

وبينما اتكلم أنا هنا، تندلع الصراعات بلا هوادة في العالم، وخاصة في أنحاء أفريقيا والبلقان والقوقاز. وهناك الكثير من العمل الذي ينبغي أن ينجز في مجال حفظ السلام. وينبغي بذل كل الجهود لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على النحو الموصوف في خطة للسلام في عام ١٩٩٢ (A/47/277) وفي ملحقها (A/50/60) الذي صدر في كانون الثاني/يناير من العام الحالي.

إن المشكلة الحقيقية للأمم المتحدة تكمن في الحقبة الجديدة التي أعقبت الحرب الباردة. فوعود السلام ظلت تراوغنا، ونتيجة لذلك نجد أنفسنا لا نزال كالتائهين من حيث قدرة المجتمع الدولي على معالجة المشاكل غير العسكرية التي تتجاوز الحدود الوطنية،

بما في ذلك مشاكل التنمية والتدهور البيئي وانعدام المساواة في داخل الدول وفيما بينها.

وهناك نقطة تثير انشغال وفد بلدي بشكل بالغ هي أن النظام العالمي الجديد - إن كان هناك أي نظام - ينزع إلى إدامة هذه الحالة التي تسيطر فيها الدول القومية الغنية والقوية، وتسعى إلى ممارسة نفوذها بغير حق على الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن إصلاح الأمم المتحدة أمر ملح وحتمي. ويجب أن تكون محصلة هذا الإصلاح هي الحفاظ على القيم الديمقراطية لميثاق الأمم المتحدة وغيرها، وترجمتها إلى واقع حي يتجلى في مختلف أعمال الأمم المتحدة. وعلينا أن نحرص كل الحرص على الاحتفاظ بالدور المركزي للجمعية العامة، حيث تتساوى كلمة جميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن حجمها أو ثروتها. وينبغي إيلاء اهتمام دقيق لعمل مجلس الأمن، فعلينا أن نتأكد من أن المجلس يتصرف في إطار الميثاق ووفقا له، ومن أن عضويته تعكس واقع عصرنا، مع مراعاة التوسع الهائل الذي شهدته عضوية المنظمة من ٥١ دولة عضوا في عام ١٩٤٥ إلى ١٨٥ دولة عضوا في عام ١٩٩٥.

وبينما نرحب بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، يعلن وفد بلدي من جديد ضرورة تمثيل البلدان النامية في افريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي في المجلس، في المقاعد الدائمة وغير الدائمة معا. ثانيا، إن الشفافية في سير أعمال المجلس ليست أمرا ضروريا فحسب بل لابد أيضا من وجود نظام منتظم لتقديم التقارير إلى الجمعية العامة، وللتشاور معها. ثالثا، فإن حق النقض لم يعد محققا للغرض الأصلي منه. وينبغي الغاؤه نظرا لأن تمكين عضو بعينه، أو مجموعة من الأعضاء، من البت في قضايا حيوية خاصة بالسلام والأمن دون الاكتراث بحساسية الأغلبية ورغباتها، يمثل انكار للمبادئ الديمقراطية.

كما ينبغي أن تركز عملية الإصلاح الجارية على إعادة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المكانة المرموقة التي قصد له أن يشغلها باعتباره الهيئة المسؤولة عن وضع جميع الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية تحت الاشراف الاستراتيجي للأمم المتحدة، وأنا أشير هنا إلى المادة ٦٣ من الميثاق. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي تحقيق الديمقراطية في إدارة مؤسسات بريتون وودز، وفي الآليات التي تتخذ بها قراراتها.

واسمحوا لي بأن أختتم مسألة الإصلاح باقتباس من الصورة الصادقة التي رسمها مركز الجنوب:

"إن معارضة قيام أمم متحدة قوية وديناميه هي معارضة سياسية وايديولوجية في جوهرها، وهي تتركز في بضع دول تفضل المؤسسات صاحبة الكلمة فيها ألا تدعم محفلا يمكن فيه الطعن في سياساتها الداخلية والعالمية، أو تشذيبها. غير أن الأمم المتحدة توجد من أجل الجنس البشري بأسره، وليس من أجل مجرد بضع دول أعضاء تمثل أقلية صغيرة من سكان العالم ... والوقت ليس وقتا لليأس، وإنما للجهود الموطدة العزم على بعث ما كانت تستلهمه الأمم المتحدة في منشأها الأول، وعلى إضفاء احساس جديد بوضوح الهدف ... سعيا إلى تلبية تطلعات ملايين كثيرة من الناس في جميع أنحاء العالم".

إن تمويل الدول الأعضاء للأمم المتحدة أمر يحتاج أيضا حاجة ماسة إلى الإصلاح. فبينما نحن مجتمعون هنا، تشرف منظمتنا على الافلاس. ففي بداية شهر آب/اغسطس، كانت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة تبلغ ٣,٩ بلايين من الدولارات، ويتفق وفد بلدي مع الأمين العام حينما أعرب عن أسفه قائلا إنه "ليس هناك معنى للحديث عن إعادة تشكيل مسؤوليات الأمم المتحدة ما لم تتوافر الموارد اللازمة للاضطلاع بهذه المسؤوليات".

ويتعين اتخاذ تدابير على وجه السرعة لسداد المتأخر من الاشتراكات المقررة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام على حد سواء، وذلك دون أية شروط مسبقة. أما وقد أوضحت ذلك، فإن وفد بلدي يود أن يسجل رأيه القائل بأن مبدأ تمويل الأمم المتحدة يجب أن يبنى على أساس القدرة النسبية على الدفع. وثانيا بأنه ينبغي تقصي الخيارات الأخرى التي من شأنها أن تقلل من الاعتماد المفرط على توجهات السياسة لدى عدد قليل من الأعضاء.

وأود الآن الانتقال إلى صراعات أقرب إلى قلب حكومة تنزانيا وشعبها أي إلى الأحوال في بلدين مجاورين لنا هما رواندا وبوروندي. ومن المشجع

ملاحظة أن الحالة في رواندا تعود تدريجيا إلى مجراها الطبيعي بعد انتهاء عمليات إبادة الأجناس والحرب التي راح يتقاتل فيها الأشقاء في تموز/يوليه ١٩٩٤. وتحيي تنزانيا، بروح حسن الجوار الصادقة، الجهود التي تبذلها الحكومة الجديدة لتوطيد السلام، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وجعل المصالحة الوطنية واقعا على أساس اتفاق أروشا للسلام.

إن تنزانيا، إلى جانب جهودها لتيسير الوساطة السياسية في بلدين مجاورين، طالما أبدت استعدادها للترحيب بالمواطنين الروانديين والبوروندیين الفارين من الأعمال الوحشية الجارية في وطنهما. والحكومة تبدي اهتماما بالغا بمساعدة اللاجئين المتمركزين في الجزء الغربي، والذين أصبح عددهم يفوق الآن مليون نسمة، على العودة إلى وطنهم في أقرب وقت ممكن، على أن يتم ذلك عاجلا وليس آجلا. إنه لعبء هائل وجسيم. وتقدر حكومتي المساعدة الدولية الموجهة إلى اللاجئين إلى تنزانيا، بيد أن الحل المثالي هو تيسير عودة اللاجئين السريعة إلى بلديهما حتى يتسنى لهم الاسهام في جهود التعمير والمصالحة. وإلا كانت النتيجة مجرد تأجيل المشكلة وبذر بذور الشكوك والصراعات الأخرى في المستقبل.

والأدهى من ذلك هو أن الضرر الطويل الأجل للبيئة أصبح الآن حقيقة واقعة. والأمر يقتضي اتخاذ تدابير عاجلة للحيلولة دون تجريد منطقة التمركز من كل أشجارها. ولا يزال الضغط ساحقا على البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية المرهقة أصلا. ويجب ألا تترك هذه الكارثة البشرية إلى ما لا نهاية. وتعتقد حكومتي أن جهود التعمير التي يجري الإعداد لها لابد أن تتضمن عودة اللاجئين كعنصر من عناصرها.

وينبغي ألا ندخر جهدا لمساعدة البلدين المجاورين على تهيئة بيئة تشجع الناس على العودة. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالجهود التي يبذلها الأمين العام لعقد مؤتمر لمنطقة البحيرات العظمى بشأن الأمن والاستقرار والتنمية، بما يتمشى مع قرارات منظمة الوحدة الافريقية ومجلس الأمن. ولكن حكومتي تؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي أولا بذل جهود مناسبة لتنفيذ إعلاني نيروبي وبوجمبورا بشأن الاستقرار والحالة في مخيمات اللاجئين. ونحث أيضا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الأخرى الموجودة في الميدان على توسيع نطاق البرامج ذات الأثر السريع الجاري الاضطلاع بها حاليا في موزامبيق والصومال لكي تشمل هذه المنطقة. وهي البرامج الموجهة لتلبية احتياجات إعادة الدمج والتأهيل للعائدين عند وصولهم إلى بلدهم.

ومما يستحق الذكر أن حكومتي أبدت استعدادها للتعاون في إقامة مقر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا في شمال تنزانيا. وقد تم تعيين القضاة منذ ذلك الحين، ومسجل المحكمة موجود الآن بالفعل في تنزانيا كجزء من الفريق التحضيري. ويرى وفد بلدي أن التبكير بموعد بدعم المحكمة لمحاكماتها أمر يمكن أن يساعد كثيرا على التآم الجراح في رواندا.

وفيما يتعلق ببوروندي، نشيد بعمل بعثة السلام التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، ونناشد قادة جميع الأحزاب الترفع عن خدمة المصالح الضيقة والعمل من أجل المصلحة العليا لبلدهم وافريقيا والعالم.

ويشعر وفد بلدي بالتشجيع بشكل خاص لما حدث من تطورات إيجابية في أنغولا، التي أصبحت تتجه أخيرا كما سمعنا من وزير خارجيتها حينما خطب في الدورة الحالية؛ صوب تسوية سلمية وفقا لأحكام بروتوكول لوساكا واتفاقات بيسيسي. ويحدونا الأمل أيضا في أن يجري التعجيل بوزع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا لضمان بقاء عملية السلام في مسارها الصحيح.

وفيما يتعلق بليبريا فإننا نشعر بالتشجيع بسبب التطورات الأخيرة وخاصة نجاح منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في التوصل إلى اتفاق فيما بين زعماء الأحزاب على تحقيق تسوية سلمية للحرب الأهلية التي استمرت زمنا طويلا. كذلك فإن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا تستحق تقديرنا لإسهامها في هذا الموضوع. ومن ثم فإننا نأمل أن يكون لهذه التطورات الإيجابية في ليبريا أثر على الحالة القلقة في سيراليون، البلد المجاور.

ومن المؤسف، أنه بعد مرور أربع سنوات، لم ينفذ المجتمع الدولي حتى الآن خطة الأمم المتحدة للسلام التي تدعو إلى إجراء استفتاء في الصحراء الغربية. ويتعين على الطرفين المعنيين، المغرب وجبهة البوليساريو، أن يحشدا إرادتهما السياسية وأن يتعاونا تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة للإسراع بتنفيذ هذه العملية دون مماطلة لا مبرر لها.

لقد تلقت أفريقيا بغضب الأخبار الخاصة بتدخل المرتزقة في جزر القمر. ويجب على المجتمع الدولي، وبصفة خاصة الأمم المتحدة، عدم السكوت على ارتكاب هذه الأعمال الخسيسة. ويؤيد وفدي الدعوة التي وجهتها منظمة الوحدة الأفريقية للإسراع بإعادة النظام الدستوري بلا قيد أو شرط إلى ذلك البلد الأفريقي، ويود أيضا أن يذكّر بقرار الجمعية العامة بشأن سيادة جمهورية القمر الإسلامية الاتحادية على جزيرة مايوت.

ونرحب بالتقدم المحرز في الحالة في الشرق الأوسط. ويمثل توقيع الاتفاق الأخير في واشنطن بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية خطوة هامة صوب تنفيذ إعلان المبادئ. ونأمل أن يحرز تقدم أيضا على الجبهات الأخرى وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وبالنسبة للبلقان، يؤيد وفدي جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، وغيرها من الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل دائم للصراع في يوغوسلافيا السابقة. ونحث جميع أطراف الصراع أن تسعى إلى تحقيق تسوية سياسية وأن تقاوم إغراء الحل العسكري.

والخطر المستمر الذي يفرضه الجوع والفقر على السلم والأمن في العالم هو خطر لا يمكن المغالاة في إبرازه. ووطأته على البلدان النامية تتضح من المعدلات الراكدة أو السلبية للنمو الاقتصادي، وانخفاض الدخل الحقيقي للفرد في معظم بلدان الجنوب، وبصفة خاصة أقل البلدان نموا بما في ذلك تنزانيا. وكما ذكر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا فإن:

"الفقر يزداد بمعدلات أسرع من معدلات زيادة السكان. وهناك عشرات من البلدان التي أصبحت تتقدم إلى الوراء لا إلى الأمام. ولن تتمكن البلدان الغنية من بناء حائط حول نفسها تنعزل به عن هذه المشاكل، فهذه المشاكل لا تحتاج إلى جواز سفر".

وتشارك عناصر داخلية وخارجية على السواء في تخلف السواد الأعظم من العالم. فأزمة الدين وانخفاض أسعار السلع الأساسية، والتدابير الحمائية، والتدفق غير الكافي للاستثمار الأجنبي المباشر وللمساعدة المالية والتقنية، وتدهور شروط التبادل التجاري، ليست سوى بعض العناصر التي تؤثر تأثيرا معاكسا على الأداء الاجتماعي والاقتصادي في معظم هذه البلدان.

وفي ظل هذه الحالة التي تدعو إلى الإحباط، نبدي نيتنا في الاستمرار في المشاركة في عمل الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية التابع لهذه الجمعية والمعني بخطة للتنمية. ويجب أن تكون هذه الخطة وسيلة حقيقية لإنهاء الفقر في جميع أنحاء العالم. أما عن وكالات الأمم المتحدة الداعمة الأخرى، ولا سيما الأونكتاد الذي سيعقد مؤتمره التاسع في جنوب أفريقيا في العام المقبل ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فإن المجتمع الدولي يجب أن يعطيها الأهمية الواجبة باعتبارها أدوات حقيقية للتنمية.

وخلال الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا. كان هناك بعض التلاقي في الأفكار بين الشمال والجنوب بشأن ما ينبغي أن تفعله الحكومات، معا وعلى نحو انفرادي، لعكس اتجاه مسار التخلف. وقد أكدت حكومتي من جديد التزامها بمواصلة تنفيذ الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تفيد شعبنا. وبصرف النظر عن الصعوبات التي لا مناص منها، ينصب التركيز الآن على قطاعات الزراعة والصناعة والمال، والخدمة المدنية، والتجارة، والخصخصة.

ونقوم في نفس الوقت بالاصلاحات السياسية اللازمة ليس فقط للحكم السليم ولكن أيضا لخلق البيئة اللازمة للإدارة الاقتصادية والنمو المستدام. وتصل هذه التجربة إلى ذروتها بالانتخابات الوطنية المتعددة الأحزاب التي ستجرى قبل انتهاء هذا الشهر. وكان تفهم البلدان المانحة التقليدية وتعاونها معنا فعالين في تكملة جهودنا. كذلك فإننا نعول كثيرا على التزام المجتمع الدولي بأن ينفذ بالكامل البرامج القائمة مثل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، والنتائج التي توصلت إليها مجموعة المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي اختتم أعماله بنجاح في بيجين، بالصين، في الشهر الماضي.

في الختام، اسمحوا لي أن أشير إلى تطورين هامين حدثا منذ الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، فأولا فيما يتعلق بنزع السلاح نأمل أن يؤدي التمديد اللا نهائي لمعاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية، الذي أثار الجدل في أيار/مايو الماضي، إلى نزع كامل للسلاح النووي وإلى الوقف الفوري لجميع تجارب الأسلحة النووية والإزالة التامة لتلك الأسلحة. ثانيا، نحث المجتمع الدولي على أن يسوي الخلافات بشأن كيفية تشكيل عضوية مجلس السلطة الدولية لقاع البحار بغية إضفاء طابع رسمي على تطبيق هذا الصك الهام، وأعني اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وأخيرا سوف يشرف وفد بلادي أن يحضر هذه الدورة التاريخية الخمسين للجمعية العامة التي يرجى لعملها أن يعيد من جديد تأكيد التزامنا بالتعددية. ونحن نتطلع إلى الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة في أواخر هذا الشهر، عندما ندعى إلى إمعان الفكر معا حول أفضل الوسائل لإعداد منظمتنا في عشية القرن الحادي والعشرين. على أن من الأهمية بمكان أن لا نغفل أبدا عن حقيقة أن هذا الوقت ليس بالنسبة للبلدان النامية، وبصفة خاصة أقل البلدان نموا في وسطنا، بالوقت الذي يسمح لنا بالابتهاج. ولا يسعني إلا أن اقتبس من رسالة رئيس علي حسن معيني إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين عندما قال ما يأتي:

"إن هناك حاجة ماسة إلى بيئة دولية مؤاتية إذا أردنا تحقيق نمو اقتصادي مستدام في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا. ويجب تمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور أكبر في هذا المضمار، لأن الأمم المتحدة، على عكس مؤسسات بريتون وودز، منظمة عالمية الطابع؛ وبرامجها تمتد إلى كل مكان؛ وهي لا تتجاهل أي بلدا". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ١٦، الصفحة ٦)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ميهاي بوبوف وزير خارجية جمهورية مولدوفا.

السيد بوبوف (مولدوفا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود قبل كل شيء أن أقدم تهاني المخلصة للسيد ديوغو فريتاس دو أمارال لانتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخمسين، وأن أعرب له عن تمنياتي الطيبة بالنجاح. ونحن مقتنعون بأن معرفته العميقة بمشكلات العالم المعاصر ونهجه المنفتح لحقائق الحياة الدولية سيسهمان إسهاما هاما في تحقيق أهداف هذه الدورة.

وأود في نفس الوقت أن أعرب عن شكري العميق للسيد إمارا إيسي لعمله المثمر أثناء توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

وأود أن أعرب للسيد بطرس بطرس غالى، الأمين العام، عن تقديرنا البالغ للجهود التي يبذلها لتحسين أداء الأمم المتحدة وأؤكد له مساندة جمهورية مولدوفا الكاملة له.

في هذه السنة التذكارية، تحتفل مولدوفا بمرور أربع سنوات على إعلان استقلالها وثلاث سنوات على قبولها في عضوية الأمم المتحدة.

وخلال هذه السنوات التي وقعت بها تغييرات هيكلية معقدة، حافظنا على تطلعنا إلى أن نصبح دولة ديمقراطية ذات اقتصاد سوقي، رغم مصاعب التحول. وقد قطع بلدنا بالفعل خطواته الأولى في هذا الاتجاه السير بلا رجعة في طريق الديمقراطية.

ومن الجدير بالذكر أن عملية التحول الديمقراطي في مولدوفا أيدها - ولا يزال يؤيدها - المجتمع الدولي، وفي المحل الأول الأمم المتحدة ووكالاتها المخصصة. ولذلك، أود أن أعرب عن امتناننا للأمم المتحدة والدول الأعضاء بها لمساندتها الهامة لنا في النهوض بالإصلاحات الجارية في بلدنا.

وفي هذا السياق، أود أن أصف التطورات الرئيسية التي وقعت في مجتمعنا هذا العام، وأيضا أهم شواغلنا الحالية.

إن جمهورية مولدوفا في سياستها الخارجية - باعتبارها دولة محايدة لا تشارك في التحالفات السياسية - العسكرية - تقيم علاقات صداقة وتعاون ذات فائدة متبادلة مع جميع الدول. وهي تعتزم أيضا توسيع روابطها الثنائية مع الدول المجاورة، فضلا عن روابطها مع شركائها التقليديين.

وفي سياستنا الداخلية، كانت لنا أولويتان رئيسيتان: إقامة وتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لدولة يحكمها القانون، وتحقيق الأداء السلس للمؤسسات الضرورية لمجتمع ديمقراطي حديث من

ناحية، ومن ناحية أخرى ضمان تحقيق إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد سوقي.

وحتى الآن، نجـــح بلدنـــا في إقامة عدد من المؤسسات الأساسية التي يقوم عليها حكم القانون. وقـــد اعتمد مؤخرا دستور حديث يكفل التعددية السياسية والملكية الخاصة واحترام حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حق الأفراد الذين ينتمون إلى أقليات إثنية. كما أنه يكفل ممارسة الحرية السياسية، وهذه حقيقـــة يثبتها وجود أحزاب سياسية عديدة وتوفر امكانية التعبير الحر عن الآراء السياسية. وقد وضع البرلمان واعتمد عددا من القوانين ذات الأهمية البالغة.

إن التقدم الذي أحرزه بلدنا في عملية التحول سهلة، إلى حد ما، التعاون الثنائي مع دول أخرى وفي إطار هيئات دولية متنوعة. ومن بين الآثار الإيجابية المترتبة على هـــذا التعاون تسريع خطى الإصلاحات الداخلية وعملية الإندماج في البنيات السياسية والاقتصادية الأوروبية. وفي هذا الصدد كان من أهم الأحداث في العلاقات الخارجية لجمهورية مولدوفا قبول عضويتها في مجلس أوروبا. وفي هذا اعتراف بالتقدم الذي أحرزه بلدنا على الطريق نحو إرساء الديمقراطية وكذلك تشجيع له على المضي قدما في بناء حكم القانون وإقامة مجتمع ديمقراطي.

وبالنسبة لإعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد سوقي، بوسعي القول أن هناك عددا من المصاعب التي يجري التغلب عليها الآن. وقد اتخذت تدابير جديدة هذا العام ترمي إلى وقف الهبوط في الانتاج الصناعي، مما يشكل شرطا مسبقا هاما لإعادة إطلاق النو الاقتصادي. وقد عملنـــا، من خلال سياسة نقدية ومالية جديدة، على خفـــض التضخم وتحقيق الاستقرار للعملة الوطنية. فضلا عن ذلك، يجدر بنا أن نعيد ذكر استعدادنا لمواصلة تعاوننا المثمر في هذا المجال مع المؤسسات المالية الدولية، وأساسا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفـــي الوقت الحاضر، نحن منهمكون في مرحلة حاسمة من الإصـــلاح، وبخاصة فيما يتعلق بالخصخصة الواسعة النطاق. وحكومة بلدي معنية إلى أقصى حد بالإسراع بالخصخصة بأمـــل أن يدفع هذا بالإصلاح الاقتصادي ويشجع، ليس فقط على الاستثمار الداخلي، وإنما أيضا على جـــذب رؤوس الأموال والائتمانات الأجنبية. وفي هـذا السياق، أود أن أؤكـد أن المصاعب التي تواجهنا في القيام بالإصلاح الاقتصادي ترتبط - إلى حد كبير بنقص الموارد المالية ونقص موارد الطاقة والمواد الأولية، على أن المساعدة التي تلقيناها حتى الآن من المؤسسات المالية الدولية ومن بعض البلدان المتقدمة النمو كان لها أثر إيجابي واضح. ومع ذلك، لا يزال الأمر يحتاج إلى دعم مالي خارجي كبير مستمر لإقامة اقتصاد ذي هيكل عصري.

ولهذا، فإننا نعتمد، بشكل خاص، على دعم الاتحاد الأوروبي لضمان نجاح تحولنا. وستساعد بوادر وتصرفات الاتحاد المؤازرة لنا جهودنا الرامية إلى بناء اقتصاد سوقي وإدماج بلدنا في البنيات السياسية والاقتصادية الأوروبية مساعدة كبيرة. وكان التوقيع على اتفاق المشاركة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي في نهاية العام الماضي، والتوقيع مؤخرا على الاتفاق التجاري المؤقت خطوتين كبيرتين في هذا الاتجاه.

وعملية التحول الصعبة تتأثر حاليا تأثرا سلبيا بالأعمـــال المعادية للدستور التي يقوم بها نظام انفصالي يمارس سيطرة مؤقتة على الأقاليم الشرقية لجمهورية مولدوفا.

لعل الجمعية تذكر الصراع المسلح الذي شنته حركة انفصاليـــة عام ١٩٩٢، بدعم خارجي، في شرق مولدوفا. ومع أن الصراع انتهى، فلا تزال آثاره باقية. ولا يسعنا إلا أن نلاحظ الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسيـــة للسكان المولدوفيين في تلك المنطقة. وينبغـــي أيضا ذكر مجموعة المحتجزين السياسيين المعروفين باسم "مجموعة إلاسكو" الذين أدانتهم وسجنتهم بطريقـــة غير مشروعة سلطات ترانسد نيستر المعادية للدستور منذ ثلاث سنوات والذين لا يزالون مسجونين حتى الآن.

كما أننا لا يمكننا أن نغفل ذكر رفض الزعماء الانفصاليين العنيد السماح للآباء والأطفال المولدوفيين باستخدام الحروف الأبجدية اللاتينية في دراسة لغتهم القومية. وهذا ما حدا بممثلي المنظمات الدولية المختصة في مجال حقوق الإنسان إلى إثبات سلسلة من الاساءات والانتهاكات لحقوق الإنسان المولدوفيين الذين يعيشون في الأقاليم الشرقية للجمهورية.

ومع أن الحالـــة في ترانسدنيستر لم تعد في صدارة الأمور التي تشغل اهتمام الرأي العام الدولي،

فمن الجدير بالملاحظة أنه لم يتم حتى الآن تحديد حل مقبول. فبالرغم من التنازلات المعقولة التي اقترحتها السلطات الدستورية، لا تزال الاتجاهات الانفصالية مستمرة. وأود أن أؤكد أن الزعماء السياسيين لبلدي أظهروا مرارا رغبتهم في حل هذا الصراع بالوسائل السلمية وحدها وعن طريق التفاوض، وذلك وفقا للقانون الدولي وبالتعاون مع المنظمات الدولية، وأساسا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأيضا مع روسيا وأوكرانيا بوصفهما وسيطتين. وحكومتي تحدوها الرغبة في التوصل إلى حل وسط، على انها تؤمن كذلك إيمانا راسخا بالمبدأ القاضي بضرورة النص على صيانة وحدة أراضي جمهورية مولدوفا وسيادتها على كل البلاد في أي اقتراح أو مبادرة لتسوية الصراع. وهذه الروح هي التي أدت هذا العام إلى حل حالة الصراع في المنطقة الجنوبية من مولدوفا التي يسكنها أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من الغاغوز الذين حصلوا لإقليمهم، بمقتضى الدستور، على مركز الحكم الذاتي الإداري.

وبالنسبة للتطورات الأخيرة في المفاوضات مع تيراسبول، أود أن أذكر أن قدرا معينا من التقدم قد أحرز فعلا، وبخاصة في مسألة إعادة إقامة الروابط الاقتصادية بين ترانسدنيستر وسائر أجزاء البلد.

وفي نفس الوقت نعتقد أن التسوية السياسية في هذه المنطقة يمكن أن تتحقق من خلال الإنسحاب المنظم وغير المشروط للقوات العسكرية التابعة للاتحاد الروسي من أراضي بلدنا، بموجب الاتفاق المولدوفي - الروسي وقرارات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي هذا الصدد، ما زلنا نشعر بالقلق لأنه رغم أن الاتفاق المولدوفي - الروسي قد أبرم في العام الماضي بين رئيسي حكومتي جمهورية مولدوفا والاتحاد الروسي، بحضور الرئيسين ميرسيا سينغور وبوريس يلتسن، فإن الجانب الروسي لم يخرجه إلى حيز النفاذ بعد. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أملنا الصادق في أن تعجل السلطات المختصة في الاتحاد الروسي بإجراءات التصديق على هذه الوثيقة، تمشيا مع التزاماتها. ولابد أن أؤكد أن أي تقصير يحدث في تنفيذ هذا الاتفاق الهام قد يؤدي إلى حظر زعزعة استقرار الحالة في الأقاليم الشرقية في مولدوفا، وكذلك إلى خطر حقيقي هو وقوع جزء من أسلحة الجيش الرابع عشر في أيدي القوات الانفصالية في ترانسدنيستر.

ونأمل أن تقوم السلطات المختصة في الاتحاد الروسي في أقرب وقت ممكن بإقامة آلية فعالة لانسحاب القوات والأسلحة الروسية من مولدوفا، بموجب الاتفاق الثنائي الذي ذكرته، والقرارات التي اعتمدت في قمة بودابست لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن اليوبيل الذهبي للأمم المتحدة ليس مجرد ذكرى سنوية فحسب وإنما هو مناسبة للتقييم الخالص من الشوائب للإنجازات والإخفاقات في الأعوام الـ ٥٠ الأولى من عمر المنظمة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أن الأمم المتحدة قدمت إسهاما هاما في السعي إلى إيجاد الحلول للمشاكل الملحة العديدة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وحتى لو لم تكن المنظمة قد تمكنت من الحيلولة دون نشوب بعض الصراعات الإقليمية أو المحلية، فإنها قد قامت بدور جوهري في منع اندلاع حرب عالمية.

لقد هيأ تطور العلاقات الدولية عبر الأعوام الماضية ظروفا مؤاتية لإعادة تحديد دور الأمم المتحدة وتكييفها بصورة أفضل مع الواقع الجديد للحياة الدولية في سياق الألفية القادمة. وإذا أريد تحقيق ذلك فلا بد أن تكون هناك رؤية جديدة، وأن تتم إعادة تشكيل الآلية المحددة لتحقيق الأهداف الجوهرية للمنظمة كما وردت في الميثاق.

ومن نفس المنطلق، أود أن أقول بأن السنوات الأخيرة قد شهدت ظهور مفاهيم جديدة، يمكن أن تصلح أساسا لتنويع آليات العمل في مختلف ميادين نشاط الأمم المتحدة.

وفيما يتصل بصيانة السلم والأمن الدوليين، حدثت تغيرات نوعية وكمية لم يسبق لها مثيل. وكما هو معروف تماما، تجرى حاليا عمليات لحفظ السلام في أربع قارات، وهي عمليات ذات ولايات. تزداد تنوعا وتشمل أمورا كالأنشطة الانتخابية والإنسانية، ودعم إعادة البناء المؤسسي، ورصد مدى احترام حقوق الإنسان، الخ. وفي ذات الوقت، طرحت اقتراحات تدعو إلى الأخذ بأساليب جديدة لمعالجة الأزمات - مثلا، الترتيبات الاحتياطية وقوات الرد السريع. وفي هذا السياق، نتوقع حدوث زيادة كبيرة في القدرة

التشغيلية للأمم المتحدة في ميدان صيانة السلم، إذا ما أيدت الدول الأعضاء الأخذ بهذه المقترحات الجديدة.

ونحن نؤيد بلا تحفظ الأهمية التي يعلقها الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" على آلية منع نشوب الصراعات.

وهذه المبادرات كلها إنما تؤكد على انشغال الأمم المتحدة بأمر إقرار نهج متماسك في معالجة مشاكل السلم والأمن. وفي نفس الوقت، يجرى توجيه اهتمام ملحوظ إلى بحث مواضيع التنمية. والاهتمام الكبير الذي تبديه الدول الأعضاء لخطة للتنمية إنما يؤكد على أن حسم هذه المشاكل وضرورة تنشيط المنظمة العالمية في هذا الميدان أصبحا من مواضيع الساعة.

وفي هذا السياق، أود أن أبدي أنه بالنظر إلى الترابط القائم بين السلم والأمن من ناحية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من الناحية الأخرى، فإنه يجدر بالأمم المتحدة أن تنشئ نظاما متكاملا لتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات التي تتفق عليها الدول. فجميع أنشطة الأمم المتحدة، بما فيها برامج حفظ السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ينبغي أن تكون مكملة بعضها لبعض. وفي الوقت ذاته ينبغي أن تجد القرارات المتخذة في المؤتمرات الدولية الرفيعة المستوى تعبيرا محددا في أعمال الدول ووكالات الأمم المتحدة.

ونرى أنه يلزم في السعي إلى تحقيق هذه الأهداف تفادي إضفاء صبغة سياسية مفرطة على جوانب معينة في كل ميدان، والحرص في نفس الوقت على تبين المجالات التي تهم جميع الدول الأعضاء. ويجب على منظومة الأمم المتحدة، بخبرتها ورؤياها العالمية، أن تكفل مناخ التعاون والثقة المتبادلة، فبدونه لا يمكن إيجاد حلول لمشاكل السلام والتنمية.

وجمهورية مولدوفا الملتزمة التزاما عميقا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، على استعداد لتقديم مساهمتها ولدعم المساعي التي تبذلها المنظمة للتكيف على نحو أفضل مع التغيرات السريعة والعميقة في العالم المعاصر. وندرك إدراكا تاما الدور الرئيسي للأمم المتحدة في ترسيخ الاتجاهات الإيجابية التي ظهرت في السنوات الأخيرة على الساحة الدولية، والحاجة إلى زيادة فعالية أنشطتها. ولهذا فإننا نرحب بالاقتراحات الرامية إلى تعزيز تلك الفعالية.

ونحن ندرك بالطبع إدراكا تاما أن المنظمة لا يمكن أن تحقق هذه الأهداف ما لم تضع الدول الأعضاء الموارد اللازمة تحت تصرفها. ولهذا فإننا نولي اهتماما خاصا لهذه المسألة، ونحاول أن نبذل غاية وسعنا للوفاء بالتزاماتنا. ونرى أن من الضروري أن تعتمد هياكل الأمم المتحدة المسؤولة التدابير الملائمة لتفادي التبذير ولكفالة الاستخدام الأفضل للموارد الموضوعة تحت تصرفها.

وأود في هذا السياق أن أشير إلى مشكلة الاشتراكات. أجدني مضطرا إلى أن أبين بأن بلدي قد تحمل طوال أربعة أعوام عبء حصة مقررة محسوبة على نحو غير منصف، ومحددة على مستوى أعلى من اللازم بكثير بالقياس إلى قدرته الحقيقية على الدفع. أما كون هذه الحسبة حسبة مصطنعة فأمر يؤكده التناقض الظاهر في كون بعض البلدان التي هي على مستوى مماثل من التنمية، والتي تضم عددا من السكان يبلغ ضعف عدد سكاننا ومساحة من الأراضي تزيد عن ضعف أو ثلاثة أمثال مساحة بلدنا، هي بلدان تدفع اشتراكات تماثل اشتراكات جمهورية مولدوفا أو تقل عنها. ويخيل لي أن بعض الدول الأخرى الحديثة الاستقلال يعاني كذلك من نفس هذا الوضع. وفي هذا، بالإضافة إلى تكاليف المرحلة الانتقالية، ما يمكن أن يفسر المتأخرات المترتبة علينا حاليا. ونعتقد أنه يلزم أخذ هذه المسألة في الاعتبار في اجتماعات الأفرقة العاملة التابعة للجمعية العامة عند بحثها في إمكانية فرض عقوبات على البلدان المتأخرة في سداد الاشتراكات.

إننا نرى أن عملية التنويع في العلاقات والتعاون بين الدول تعزز نمو التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. والواقع أن الميثاق ذاته يؤكد تأكيدا خاصا على المنظمات الإقليمية. وفي السنوات الأخيرة تم وضع واعتماد وثائق ترسي الأسس اللازمة للتعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية في شتى المجالات.

إن العديد من القرارات المتصلة بالتعاون بين الأمم المتحدة من ناحية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، من ناحية أخرى، تكتسي أهمية في هذا الصدد. وفي

الوقت الراهن، أخذ هذا التعاون يتنوع على نحو متزايد ويشمل مجالات جديدة. وحصلت بعض المنظمات الإقليمية على صلاحيات جديدة، بما في ذلك صلاحيات تتعلق بمجال السلم والأمن، وبذلك أصبحت شريكة للأمم المتحدة في تسوية بعض الصراعات المحلية. ويحدونا الأمل في أن تتمكن في المستقبل القريب المنظمات والتجمعات الإقليمية الحديثة الإنشاء من إقامة إطار للتعاون مع الأمم المتحدة، يماثل ذلك الإطار القائم فعلا مع غيرها من المنظمات الإقليمية. وتعتقد جمهورية مولدوفا أنه ينبغي تشجيع هذا الاتجاه.

وفي الوقت نفسه نعتقد أن أي قرار تعتمده الأمم المتحدة بشأن نقل أنشطة مختلفة تقع في نطاق اختصاصها إلى منظمات دولية أخرى، ولا سيما في مجال صون السلم والأمن الدوليين، سيكون قرارا منطويا على نتائج هامة بالنسبة لأمن وسلامة واستقلال الدول في المناطق المعنية. ولذا ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل ممارسة صلاحياتها بموجب المادتين ٣٤ و ٣٥ من الميثاق، وهما تنصان على أن مجلس الأمن والجمعية العامة هما الجهازان الرئيسيان لمعالجة وتسوية الصراعات التي تترتب عليها آثار على الصعيد الإقليمي.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن تجري مداولات الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في جو من التضامن، وفي اتباع نهج واقعي وبناء تجاه المسائل المعقدة التي تواجه العالم في نهاية هذا القرن. وإن وفد جمهورية مولدوفا لعلى استعداد للإسهام، مع بقية الدول الأعضاء، في الوفاء بالأهداف السامية للأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.